دور السياسات الحكومية فى دعم القطاع السياحى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية مقارنة بين مصر وتركيا

يسرا عطية محمد عطية سعيد
وزارة السياحة والاثار – جمهورية مصر العربية

الملخص

أدى انتشار جائحة كورونا إلى تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على مستوى العالم، ويعد القطاع السياحى واحداً من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً وهو ما دفع الحكومة المصرية لإتخاذ حزمة من السياسات لدعم القطاع السياحى لمواجهة تداعيات الجائحة إلا أنه لم يتمكن من التعافى بالقدر الكافى وذلك بالمقارنة ببعض دول العالم مثل تركيا.

وتهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل السياسات الحكومية المصرية ودورها فى دعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بالمقارنة بالسياسات الحكومية التركية ودورها فى دعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات الجائحة وتوضيح نقاط القوة فى السياسات الحكومية التركية ومدى إمكانية الإستفادة منها وتحديد نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية ووضع مقترحات للتغلب عليها. ولتحقيق هذه الاهداف فقد اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفى والتحليلى والمقارن. وقد توصلت الدراسة إلى صحة الفروض التى قامت عليها من حيث قدرة السياسات الحكومية التركية على تحقيق نتائج إيجابية فى تعافى القطاع السياحى من تداعيات الجائحة وقدرة السياسات الحكومية المصرية على المساهمة فى تعافى القطاع السياحى ولكن ليس بالقدر الكافى مقارنةً بتركيا ووجود بعض نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات تهدف إلى دعم تعافى القطاع السياحى المصرى من تداعيات جائحة كورونا.

الكلمات الدالة: السياسات الحكومية المصرية، السياسات الحكومية التركية، جائحة كورونا، القطاع السياحى.

مقدمة

ألقت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) بظلالها على العالم بأكمله وكان لها أكبر الأثر على القطاع السياحى العالمى والمصرى، حيث عانى هذا القطاع الحيوى فى مصر والعالم ظروفاً استثنائية بسبب تداعيات هذه الجائحة ويعد هذا القطاع أحد أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً فى مصر والعالم اعتباراً من مارس 2020 فقد تسببت السياسات الاحتوائية والاحترازية العالمية والمحلية التى تم اتخاذها للحد من تفشى الوباء بما فى ذلك الإغلاق الكلى للدول وتعليق السفر الدولى والداخلى والإلتزام بالتباعد الإجتماعى فى حدوث تداعيات سلبية خطيرة على القطاع السياحى العالمى والمصرى والقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به. وقد قامت العديد من دول العالم ومن ضمنها مصر وتركيا بإتخاذ حزمة من السياسات لأحتواء أزمة جائحة كورونا ولدعم القطاع السياحى لمواجهة التداعيات السلبية الخطيرة للجائحة حتى يتمكن من التعافى والعودة مرة أخرى إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة إلا أن القطاع السياحى المصرى لم يتمكن من التعافى بالقدر الكافى وذلك بالمقارنة بالعديد من دول العالم ومن بينها تركيا.

المشكلة

على الرغم من إتخاذ الدولة لحزمة من السياسات الحكومية لدعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، إلا أن القطاع السياحى المصرى لم يتمكن من التعافى بالقدر الكافى ولم يقترب من مستويات ما قبل انتشار الجائحة وذلك بالمقارنة بالعديد من دول العالم ومن بينها تركيا.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة التحليلية المقارنة بين السياسات الحكومية المصرية ودورها فى دعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والسياسات الحكومية التركية ودورها فى دعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات الجائحة وذلك للوقوف على نقاط القوة فى السياسات الحكومية التركية للإستفادة منها وتحديد نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية للتغلب عليها حتى يتمكن القطاع السياحى المصرى من العودة إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة.

الأهداف

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحى فى مصر وتركيا.
2. دراسة وتحليل السياسات الحكومية المصرية ودورها فى دعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بالمقارنة بالسياسات الحكومية التركية ودورها فى دعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات الجائحة.

3. توضيح نقاط القوة فى السياسات الحكومية التركية ومدى إمكانية الإستفادة منها وتحديد نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية ووضع مقترحات للتغلب عليها.

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفى وذلك للتعرف على تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحى فى مصر وتركيا، ولاستعراض السياسات الحكومية المصرية والتركية التى تم إتخاذها فى كلا البلدين لدعم القطاع السياحى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ولتوضيح مؤشرات تعافى القطاع السياحى فى مصر وتركيا من تداعيات الجائحة، كما تم استخدام المنهج التحليلى والمنهج المقارن لدراسة وتحليل السياسات الحكومية المصرية ودورها فى دعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بالمقارنة مع السياسات الحكومية التركية ودورها فى دعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات الجائحة وذلك من أجل الوقوف على نقاط القوة فى السياسات الحكومية التركية وتوضيح كيفية الإستفادة منها وتحديد نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية وكيفية التغلب عليها.

الفروض تقوم الدراسة على الفرضيتين الآتيتين:

1. استطاعت السياسات الحكومية التركية التى تم انتهاجها لدعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات جائحة كورونا تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فى دعم وتعافى القطاع السياحى.
2. ساهمت السياسات الحكومية المصرية التى تم اتخاذها لدعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا فى دعم وتعافى القطاع السياحى ولكن ليس بالقدر الكافى بالمقارنة بتركيا.

تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحى فى مصر وتركيا

لقد أثرت جائحة كورونا على جميع قطاعات الاقتصاد العالمى متضمناً قطاع السياحة والذى كان القطاع الأكثر تضرراً اعتباراً من مارس 2020، فقد تسبب تفشى فيروس كورونا المستجد فى إغلاق الحدود فى العديد من الدول وتعليق حركة الطيران الدولى ومن ثم توقف الحركة السياحية الدولية فى جميع أنحاء العالم، حيث انخفض إجمالى عدد السائحين الدوليين على مستوى العالم عام 2020 بنسبة 73% عن عام 2019 وبلغ (400) مليون سائح فقط بالمقارنة بـ 1.5 بليون سائح عام 2019، وتسبب ذلك فى حدوث خسائر فى الإيرادات السياحية الدولية عام 2020 بمقدار 1.1 تريليون دولار أمريكى عن عام 2019 حيث انخفضت بنسبة 63% وبلغت 638 بليون دولار أمريكى عام 2020 بالمقارنة بـ 1.7 تريليون دولار أمريكى عام 2019، وقد تسبب ذلك فى تهديد من 100 إلى 120

مليون وظيفة مباشرة فى قطاع السياحة العالمى. (World Tourism Organization, January 2022)

وقد كانت أكبر نسبة انخفاض فى أعداد السائحين الدوليين عام 2020 فى منطقة آسيا والباسيفيك حيث بلغت 84% وبلغ إجمالى عدد السائحين الدوليين الوافدين إليها 57 مليون سائح بالمقارنة بـ 360 مليون سائح عام 2019، يليها منطقتى الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة انخفاض 75% عن عام 2019 بإجمالى عدد سائحين بلغ 16 مليون و18 مليون عام 2020 بالمقارنة بـ 65 مليون و70 مليون سائح على التوالى عام 2019، يليهم أوروبا بنسبة انخفاض بلغت 70% عن عام 2019 بإجمالى عدد سائحين 221 مليون سائح بالمقارنة بـ 746 مليون سائح عام 2019، وأخيراً الأمريكتين مسجلة أقل نسبة انخفاض بلغت 69% بإجمالى عدد سائحين 69 مليون سائح بالمقارنة بـ 219 مليون سائح عام 2019. (World Tourism Organization, January 2021)

وكما ألقت جائحة كورونا بتداعياتها السلبية على العالم فقد ألقت أيضاً بتداعياتها السلبية على القطاع السياحى فى تركيا والذى كان يمثل عام 2019 11.3% من الناتج المحلى الإجمالى كما إنه ساهم فى توفير فرص عمل تقدر بنحو 9.4% من إجمالى القوة العاملة فى الدولة. (New Zealand Embassy, 2021) وقد حقق القطاع عام 2019 نمواً ملحوظاً فى أعداد السائحين الدوليين الوافدين عن عام 2018، حيث بلغ إجمالى عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى تركيا فى عام 2019 (51.7) مليون سائح (45 مليون سائح أجنبى + 6.7 مليون مواطن تركى مقيم بالخارج) مقابل (46.1) مليون سائح (39.5 مليون سائح أجنبى + 6.6 مليون مواطن تركى مقيم بالخارج) عام 2018 محققاً بذلك نسبة نمو فى أعداد السائحين الأجانب بلغت 14.11%، كما بلغت الإيرادات السياحية عام 2019 (29.8) مليار دولار مقابل (25.2) مليار دولار عام 2018 بنسبة نمو بلغت (18.3)%. وقد كان لانتشار جائحة كورونا وزيادة أعداد المصابين وقيام معظم دول العالم بفرض قيود على السفر تأثيراً سلبياً كبيراً على القطاع السياحى فى تركيا، حيث انخفض إجمالى عدد السياح الدوليين الوافدين إلى تركيا عام 2020 إلى 15.9 مليون سائح تقريباً (12.7 مليون سائح أجنبى + 3.2 مليون مواطن تركى مقيم بالخارج) محققاً بذلك نسبة انخفاض كبيرة فى أعداد السائحين الأجانب الوافدين بلغت 71.74%، كما انخفضت الإيرادات السياحية عام 2020 انخفاضاً شديداً وبلغت (12.1) مليار دولار. (Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism, 2022)

وعلى الرغم من أن القطاع السياحي المصرى قد حقق نمواً كبيراً فى عام 2019 اقترب من معدل النمو الذى تحقق خلال عام 2010، مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية

والأمنية والأوضاع الإقليمية والأزمات المختلفة التى تعرض لها هذا القطاع منذ أحداث يناير 2011 وما بعدها، إلا أن أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد وانعكاساتها السلبية على القطاع السياحى العالمى لم تكن بمعزل عن القطاع السياحى المصرى، فقد بلغ إجمالى عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر فى عام 2019م (13) مليون سائح مقابل (11.3) مليون سائح عام 2018م بنسبة زيادة بلغت 15%، كما بلغ إجمالى عدد الليالى السياحية فى عام 2019م (136.2) مليون ليلة مقابل (121.5) مليون ليلة عام 2018م وذلك بنسبة زيادة بلغت 12%، كذلك بلغت الإيرادات السياحية عام 2019م (12.6) مليار دولار مقابل (11.6) مليار دولار عام 2018م بنسبة زيادة بلغت 8%. (الصادى، 2020) ولكن مع ظهور فيروس كورونا المستجد فى معظم دول العالم متضمنةً مصر توقف النشاط السياحى العالمى وتم تعليق حركة الطيران الدولى وحدث الإغلاق التام للدول فى مارس 2020 وهو ما انعكس على القطاع السياحى المصرى والذى يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً فى مصر حيث تم تعليق حركة الطيران الدولى من وإلى مصر اعتباراً من 19 مارس 2020 إلى أن عادت الحركة السياحية بشكل تدريجى سواء الداخلية اعتباراً من 15 مايو 2النتائج020، أو الدولية اعتباراً من 1 يوليو 2020. وقد انخفض إجمالى عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر عام 2020 مقارنةً بعام 2019 بنسبة 71.6% حيث بلغ (3.7) مليون سائح (منهم 2 مليون سائح خلال شهرى يناير وفبراير و400 ألف سائح خلال النصف الأول من شهر مارس)، وانخفضت الإيرادات السياحية فى ذلك العام بنسبة 68.4% عن عام 2019 حيث بلغت (4.11) مليار دولار (منهم 2.5 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام). (Ministry of Planning and Economic Development,2021)

السياسات الحكومية المصرية والتركية لدعم القطاع السياحى فى مواجهة تداعيات جائحة كورونا

يمثل تعافى القطاع السياحى واسئناف الحركة السياحية الدولية عقب تضرر القطاع بشكل غير مسبوق من جراء تفشى فيروس كورونا المستجد فى كثير من دول العالم أولوية قصوى. وهو ما دفع الكثير من المنظمات السياحية الدولية وفى مقدمتهم منظمة السياحة العالمية إلى توضيح السياسات ذات الأولوية التى يتعين على الدول إتباعها حتى يتمكن القطاع السياحى العالمى من التعافى والتى تشمل توفير السيولة وحماية الوظائف، واستعادة الثقة من خلال السلامة والأمن، والتعاون الفعَّال بين القطاعين العام والخاص لإعادة تشغيل القطاع السياحى، وفتح الحدود بين الدول، ووضع بروتوكولات السلامة والصحة، واستخدام التقنيات الجديدة، والابتكار والإستدامة. (World Tourism Organization, May 2020)

وعقب حدوث جائحة كورونا سعت العديد من الدول إلى إستكشاف سياسات مختلفة تسهم فى دعم قطاعاتها السياحية لمواجهة تداعيات الجائحة حيث لا يوجد سياسات موحدة تناسب كافة الدول فقدرة الدول على مواجهة تداعيات الجائحة تختلف باختلاف البنية التحتية والموارد البشرية والقدرة الاقتصادية والأوضاع السياسية للدول. وقد اعتمدت معظم الدول فى البداية على السياسات المالية والنقدية العامة للتخفيف من الأثر الاقتصادى للجائحة مع التركيز على المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة إلى جانب سياسات لدعم وحماية الوظائف الأكثر تضرراً ولكن مع تطور الحالة الوبائية واعترافاً بالحاجة إلى تنفيذ سياسات محددة فى مجال السياحة بدأت الدول فى إتخاذ سياسات تستهدف إعادة تشغيل القطاع السياحى. (World Tourism Organization, June 2020)

أولاً: السياسات الحكومية المصرية والتركية الاستباقية للتعامل مع جائحة كورونا

لقد ظهرت أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد فى الصين فى ديسمبر 2019، ثم ظهرت أول حالة إصابة بالفيروس فى مصر فى 14 فبراير 2020، بينما ظهرت أول حالة إصابة بالفيروس فى تركيا فى 11 مارس 2020. وبينما بدأت الحكومة المصرية فى التعامل مع الجائحة اعتباراً من مارس 2020 وذلك بعد ظهور أكثر من حالة إصابة بالفيروس إلا أن الحكومة التركية قد قامت بإتخاذ سياسات حكومية استباقية مبكرة لمواجهة الجائحة فور الإعلان عن ظهور أول حالة إصابة فى الصين تمثلت فى تحديث الخطة الوطنية لمكافحة الأوبئة فى ديسمبر 2019، وتأمين حدود الدولة وفرض قيود على السفر، وإنشاء مركز عمليات الطوارىء فى 6 يناير 2020، وإنشاء المجلس العلمى لفيروس كورونا فى 10 يناير 2020، وتحديد مستشفيات مكافحة الأوبئة وتدريب العاملين بها، وتعليق جميع الرحلات الجوية إلى الصين اعتباراً من 30 يناير 2020، وإغلاق الحدود مع إيران فى 23 فبراير 2020. (Turkey Tourism Promotion and Development Agency, 2021; Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021)

ثانياً: السياسات الحكومية المصرية والتركية الوقائية والاحترازية

عقب ظهور إصابات بفيروس كورونا المستجد فى مصر وتركيا تم إتخاذ سياسات حكومية وقائية واحترازية مشابهة تمثلت فى حظر التجمعات الجماهيرية، وفرض حظر التجوال، وإغلاق الحدود، ووضع استراتيجية لتتبع المخالطين للمصابين بالفيروس وإجراء التحاليل لهم، وغلق المنشآت الفندقية والسياحية وإيقاف الرحلات البحرية الداخلية. (وزارة السياحة والآثار، مارس 2020; Turkey Tourism Promotion and Development Agency, 2021)

كما قامت الحكومة المصرية بفرض حجر صحى على العاملين فى المنشآت الفندقية فى المحافظات السياحية (البحر الأحمر وجنوب سيناء والأقصر وأسوان) لمدة 14 يوم (فترة حضانة فيروس كورونا المستجد) وذلك اعتباراً من تاريخ مغادرة آخر سائح من كل فندق، كما تم تعقيم وتطهير المنشآت الفندقية والسياحية والمتاحف والمواقع الأثرية أثناء إغلاقها. (وزارة السياحة والآثار، مارس 2020)

ثم بدأت مرحلة التعايش مع فيروس كورونا المستجد وتم فتح الحدود بين الدول واستئناف الحركة السياحية الدولية فى 11 يونيو 2020 فى تركيا وفى 1 يوليو 2020 فى مصر وتم إتخاذ سياسات حكومية وقائية مماثلة فى مصر وتركيا سواء للمواطنين مثل الإلتزام بالتباعد (المسافة الآمنة) وارتداء الكمامات والقناع الواقى والتطعيم باللقاح المضاد للفيروس، أو للسائحين والتى تمثلت فى إخضاعهم إلى فحص درجة الحرارة فى منافذ الدخول وفى حالة الاشتباه فى الإصابة بالفيروس يتم وضع السائح فى الحجر الصحى، وتم إعادة الفتح والتشغيل التدريجى لكافة المنشآت الفندقية والسياحية مع الإلتزام الكامل بكافة الضوابط الصحية والتدابير الاحترازية المطبقة فى الدولتين وذلك اعتباراً من 15 مايو 2020 فى مصر و1 يونيو 2020 فى تركيا. (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021 ; Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021 ; EY Turkey, 2020)

وقامت الحكومة المصرية فى 3 يونيو 2021، بالإعلان عن الإنتهاء من تطعيم جميع العاملين بالمطارات الجوية والموانىء البحرية والقطاع السياحى بمحافظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء، واعتباراً من 23 يونيو 2021 تم السماح بدخول المسافرين حاملى شهادات التطعيم بلقاحات فيروس كورونا المعتمدة من منظمة الصحة العالمية وهيئة الدواء المصرية بشرط أن يكون قد مضى 14 يوماً على تلقى الجرعة الأخيرة من اللقاحات. وبالنسبة لحاملى شهادات التطعيم للقادمين من الدول المتأثرة بالتحورات الجديدة للفيروس فإنه يتم إتخاذ إجراءات احترازية إضافية تتضمن إجراء تحليل الحمض النووى السريع (ID NOW) لهم ولغير حاملى شهادات التطعيم يتعين تقديم شهادة (PCR) تفيد الخلو من فيروس كورونا. (وزارة السياحة والآثار، يونيو 2021)

وقامت الحكومة التركية بالسماح لوكالات السفر المعتمدة من وزارة الثقافة والسياحة بالعمل عبر شبكة الإنترنت دون فتح مقار عملهم حتى نهاية ابريل 2020، وتم إشتراط الحصول على شهادة تفيد سلبية اختبار PCR لجميع الأشخاص المسافرين فى رحلات بين المدن داخل الدولة (المواطنين أو السائحين) سواء بالطائرة أو الحافلة أو القطار أو أى وسيلة من مركبات النقل العام، وكذلك للأشخاص غير الحاصلين على اللقاح واللذين يرغبون فى الاشتراك فى الأنشطة العامة مثل الحفلات الموسيقية ودور السينما والمسارح. (Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021)

ثالثاً: السياسات الحكومية المصرية والتركية المالية والنقدية

لدعم المشروعات والشركات والمنشآت الفندقية والسياحية وشركات الطيران تم إتخاذ سياسات حكومية مالية ونقدية مختلفة فى كلا البلدين وذلك طبقاً للإمكانيات الاقتصادية لكل دولة حيث قامت الحكومة المصرية بالآتى: (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021 ; OECD,2020)

-تأجيل سداد وجدولة المديونيات والمستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران الخاصة لمدة ستة أشهر اعتباراً من ابريل 2020 على أن يبدأ السداد اعتباراً من أكتوبر 2020، ثم تم التأجيل حتى 31 ديسمبر 2020.

-إرجاء سداد كافة المديونيات المستحقة على كافة الشركات والمنشآت السياحية والفندقية عن فترات ما قبل بداية أزمة كورونا ليبدأ السداد مجدولاً على فترة مناسبة اعتباراً من يناير 2021.

-إرجاء السير فى إجراءات توقيع الحجز الإدارى على المشروعات الفندقية والسياحية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

-تأجيل سداد الرسوم الحكومية أو مقابل الخدمات ورسوم الإنتفاع المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية حتى 31 ديسمبر 2020.

-إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى المجالات السياحية والفندقية وفى المجالات المتعلقة بقطاع الطيران المدنى من الضريبة على العقارات اعتباراً من 1 ابريل 2020 وحتى 31 ديسمبر 2020، ثم تم مد فترة الإعفاء حتى 30 ابريل 2021.

-تأجيل الاستحقاقات على القروض لمدة ستة أشهر اعتباراً من ابريل 2020 بدون غرامات، بالإضافة إلى منح تسهيلات ائتمانية.

-إطلاق مبادرة البنك المركزى المصرى لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه لتطوير وإحلال وتجديد المنشآت الفندقية والسياحية بسعر فائدة متناقص 8%.

ومن الجدير بالذكر تعرض المنشآت السياحية والفندقية لصعوبات فى التعامل مع البنوك بشأن الإستفادة من مبادرة البنك المركزى وذلك لمدة عام كامل اعتباراً من يونيو 2020 إلى أن تم تعديل اشتراطات وضوابط المبادرة فى مايو 2021 حيث كانت تشترط بعض الإشتراطات التى كان يصعب تحقيقها مثل تحقيق العملاء لأرباح خلال السنوات السابقة للإستفادة من المبادرة بالإضافة إلى نسبة محددة لا يتم تجاوزها للشركاء الأجانب.

-قيام وزارة المالية بإصدار ضمانة للبنك المركزى بثلاثة مليارات جنيه لصالح البنوك الوطنية (وذلك حتى نهاية ديسمبر 2021) لإقراض المنشآت الفندقية والسياحية بسعر فائدة متناقص 5% سنوياً لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحى وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

-الإعفاء الكامل للبازارات والكافيتريات الكائنة بالمتاحف والمواقع الأثرية التابعة للمجلس الأعلى للآثار وصندوق آثار النوبة من سداد القيمة الإيجارية وذلك اعتباراً من ابريل 2020 حتى نهاية أكتوبر 2021، ثم تم تخفيض القيمة الإيجارية لهم اعتباراً من نوفمبر 2021 وحتى مارس 2022 بنسبة 50%.

-إعفاء مستأجرى محلات المنتجات التراثية فى قلعة شالى بواحة سيوة من دفع القيمة الإيجارية حتى 30 يونيو 2021، وإعفاء مستأجرى محلات سوق الفسطاط السياحى بمصر القديمة بنسبة 65% من القيمة الإيجارية حتى نهاية شهر ديسمبر 2020.

وقامت الحكومة التركية بإتخاذ السياسات المالية والنقدية الآتية: (World Trade Organization, 2020 ; OECD, 2020 ; OECD, 2021)

-فى 17 مارس 2020 قام البنك المركزى التركى بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس كجزء من إجراءات الطوارئ (من 10.75% إلى 9.75٪).

-فى 18 مارس 2020 أطلقت الحكومة التركية عن حزمة إغاثة اقتصادية وتحفيز بقيمة 15.3 مليار دولار لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا يتم من خلالها دعم القطاع السياحى بما يلى:

1. تقديم دعم مالى مباشر للخطوط الجوية التركية والكيانات الأخرى المتضررة من الجائحة.
2. مضاعفة حد صندوق ضمان الائتمان من 25 مليار ليرة (3.85 مليار دولار) إلى 50 مليار ليرة (7.7 مليار دولار) ومنحهم للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التى لديها عجز فى السيولة والضمانات، مع تأجيل السداد لمدة ستة أشهر.
3. إتخاذ تدابير لتأمين التدفق المستمر للائتمان إلى قطاع الشركات الأكثر تضرراً وتعزيز آلية التحويل النقدى.
4. تقديم قروض جديدة لجميع الشركات فى حدود 25 ألف ليرة يتم سدادهم على 36 شهر وبفترة سماح ستة أشهر وبسعر فائدة 7.5% وذلك بشرط الحفاظ على مستوى التوظيف قبل الجائحة.
5. تقديم قروض مصرفية لسداد المدفوعات المقدمة للحجوزات المبكرة.
6. تأجيل سداد أصل الدين (القرض) والفوائد للشركات التي تدهورت تدفقاتها النقدية وذلك لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتقديم دعم مالى إضافى للشركات المتضررة إذا لزم الأمر.

7. تأجيل سداد ديون المنشآت السياحية والفندقية لمدة ستة أشهر.
8. تخفيض الضرائب المستحقة على كافة الصناعات المتضررة خاصة السياحة.
9. تأجيل أقساط الضرائب والضمان الاجتماعى لمدة ستة أشهر لقطاعات الترفيه والضيافة وشركات الأغذية والمشروبات وشركات تنظيم الأحداث والفاعليات.
10. تأجيل سداد بعض الرسوم والمدفوعات للفنادق لمدة ستة أشهر.
11. تأجيل سداد التأمينات الاجتماعية لمدة ستة أشهر.
12. تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السفر الجوى الداخلى من 18% إلى 1% لمدة 3 شهور.
13. إلغاء ضريبة الإقامة حتى نوفمبر 2020.

-فى 22 مارس 2020، أعلنت البنوك العامة فى تركيا بالإضافة إلى ثلاثة بنوك خاصة عن حزم دعم للشركات والأفراد يُسمح من خلالها لجميع العملاء من الأفراد والشركات فى القطاع السياحى بتأجيل مدفوعات الفائدة وأصل الديون المستحقة فى 31 مارس 2020. والسماح بإعادة هيكلة القروض لمدة عام إضافى بالإضافة إلى فترة عدم سداد تصل إلى ستة أشهر.

-فى منتصف أكتوبر 2020، أطلق اتحاد البنوك التركية حد ائتمان جديد لشركات السياحة وموردیها "حزمة دعم السياحة" وذلك لتمويل الأجور والإيجارات والتكاليف الثابتة الأخرى لهذه الشركات، وتم توفير 10 مليار ليرة ليتم توزيعها من خلال 15 بنك بضمان حكومى.

-اعتباراً من يناير 2021 بلغ إجمالى الدعم المالى التقديرى 646 مليار ليرة وهو ما يمثل 12.8% من إجمالى الناتج المحلى يتم استغلال البعض منه كضمانات قروض للشركات والأسر (6.4٪ من إجمالى الناتج المحلى) ولتأجيل خدمة القروض من قبل البنوك المملوكة للدولة (2.6٪ من إجمالى الناتج المحلى) ولتأجيل ضرائب المشروعات التجارية (1.4% من الناتج المحلى الإجمالى).

رابعاً: السياسات الحكومية المصرية والتركية لحماية العاملين بالقطاع السياحى

قامت الحكومة المصرية بعدة إجراءات لدعم وحماية العاملين بالقطاع السياحى تمثلت فى تخصيص خط ساخن فى وزارة السياحة والآثار لتلقى شكاوى العاملين بالقطاع السياحى، وقيام صندوق إعانات الطوارىء للعمال بوزارة القوى العاملة بصرف إعانات الطوارىء للعاملين بالمنشآت السياحية والفندقية المتضررة من جائحة كورونا حتى شهر ديسمبر 2020، إلا أنه اعترض ذلك وجود صعوبات تمثلت فى عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للعاملين فى القطاع السياحى المصرى أثناء انتشار الجائحة نظراً لعدم تسجيل المنشآت والشركات والمشروعات السياحية والفندقية لبعض عامليها فى وزارة السياحة والآثار وهيئة التأمينات الاجتماعية، ووجود بعض الأنشطة السياحية غير المقننة أثناء انتشار الجائحة

مثل نشاط اليخوت الدايلى والسفارى الجبلى أو البرى وغيرهم، ووجود مشروعات سياحية متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر غير خاضعة لإشراف وزارة السياحة والآثار، بالإضافة إلى صعوبة حصر العاملين فى القطاع السياحى غير الرسمى. كما تم القيام بصرف دعم عاجل لمدة أربعة أشهر للمرشدين السياحيين المقيدين فى وزارة السياحة والآثار من وزارة التضامن الاجتماعى، بالإضافة إلى قيام وزارة السياحة والآثار بإعداد مشروع قانون إنشاء صندوق دعم العاملين فى قطاع السياحة فى أوقات الأزمات وإرساله فى مايو 2020 إلى الاتحاد المصرى للغرف السياحية. (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021)

بينما قامت الحكومة التركية بتقديم بعض الدعم النقدى والتعويضات للمواطنين العاملين بالقطاع السياحى، وتوفير سيولة مالية من البنوك العامة للدولة للمشروعات والشركات لدفع رواتب العاملين بشرط عدم تسريح العمالة، وإصدار قرار بحظر تسريح العاملين حتى مارس 2021، ودعم وحماية العاملين من خلال تيسير تطبيق قواعد بدل العمل قصير الأجل والذى يمنح للعاملين بالشركات المغلقة كلياً أو جزئياً لظروف قاهرة ومد تطبيق هذا النظام حتى نهاية يوليو 2020. (OECD, 2021)

خامساً: سياسات التدريب الحكومية المصرية والتركية للعاملين بالقطاع السياحى

اهتمت وزارة السياحة والآثار المصرية خلال فترة جائحة كورونا بتدريب العاملين فى القطاع السياحى سواء العاملين فى المنشآت السياحية والفندقية أو العاملين فى وزارة السياحة والآثار وذلك من خلال عقد دورات توعوية على شبكة الانترنت (أونلاين) للطهاة العاملين بالفنادق عن السلامة والصحة المهنية وسلامة وصحة الغذاء وذلك بالتعاون مع شركة UNILIVER، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية توعوية للعاملين بوزارة السياحة والآثار عن طرق الحماية والوقاية من فيروس كورونا المستجد وذلك بالتعاون مع شركة دايفيرسيى. (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021)

سادساً: السياسات الحكومية المصرية والتركية للتعاون وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص السياحيين

قامت الحكومة المصرية بإتخاذ سياسات للتعاون وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص السياحيين تمثلت فيما يلى: (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021)

- تضمنت لجنة إدارة الأزمات والمخاطر التى تم تشكيلها برئاسة السيد وزير السياحة والآثار لمناقشة الإجراءات التى تتخذها وزارة السياحة والآثار لمجابهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى فى عضويتها رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية ورؤساء الغرف السياحية.

-التعاون مع غرفة المنشآت الفندقية للمساهمة مالياً فى دعم القطاع السياحى، حيث قامت بتخصيص مبلغ 500 ألف جنيه مناصفةً بين محافظتى الأقصر وأسوان لرفع كفاءة الحناطير وتوفير الرعاية البيطرية والمواد الغذائية للدواب، وكذا تحصيص مبلغ 300 ألف جنيه لمحافظة الأقصر لتقديم مواد غذائية للدواب.

-التعاون مع الاتحاد المصرى للغرف السياحية فى سياسات التدريب، حيث قام بعقد برامج تدريبية للعاملين فى المنشآت الفندقية والسياحية لزيادة الوعى في حالة الطوارئ، والتدريب على الإجراءات الوقائية والحماية من الفيروسات والأمراض وكيفية تطبيق الطرق المثلى لتطهير ونظافة بيئة العمل، وتقديم دورات تدريبية للشيفات والطهاة عن طريق الفيس بوك حيث تم تقديم حلقات نقاشية للطهاة المحترفين وأصحاب المطاعم لايف وشملت الحديث عن سلامة الغذاء.

وعلى الجانب الآخر قامت الحكومة التركية بإعطاء الأولوية للتواصل والحوار والمشاركة والتشاور المستمر مع المستثمرين السياحيين فى الدولة. فمنذ بداية الأزمة تحركت الحكومية التركية لتوفير كافة المعلومات للشركات والمشروعات الساحية والفندقية وقامت بفتح قنوات الاتصال مع مختلف الجهات الفاعلة فى الدولة فى القطاعين العام والخاص كجزء من سياسات الاستجابة الفورية واستمرت هذه السياسات في التوسع والتطور مع استمرار الأزمة لرصد الآثار ولتلبية الاحتياجات ولتبادل المعلومات والممارسات الجيدة. (OECD, 2020)

سابعاً: السياسات الحكومية المصرية والتركية لإستئناف السياحة

اتخذت كل من الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة السياحة والآثار المصرية والحكومة التركية ممثلة فى وزارة الثقافة والسياحة التركية سياسات لإستئناف السياحة وقد قام المجلس العالمى للسياحة والسفر WTTC بإعتماد ضوابط السلامة الصحية التى أقرتها الدولتين وتم منحهما "خاتم السفر الآمن Safe Travels".

فقد قامت وزارة السياحة والآثار المصرية فى 15 مايو 2020 بإعتماد شهادة السلامة الصحية من وزارتى السياحة والآثار والصحة والسكان والاتحاد المصرى للغرف السياحية كشرط أساسى للسماح للمنشآت الفندقية والسياحية بإعادة التشغيل واستقبال الزائرين والسائحين وممارسة الأنشطة السياحية والإعلان عن ذلك، وفى 14 يونيو 2020 تم وضع دليل استرشادى يتضمن ضوابط استئناف حركة السياحة الدولية الوافدة إلى مصر والمتمثلة فى الضوابط والاشتراطات الوقائية والاحترازية التى يتم تطبيقها لتجنب انتشار أو الإصابة بفيروس كورونا المستجد ونشره محلياً وعالمياً، وتم الإعلان فى 3 يونيو 2021 عن الإنتهاء من تطعيم جميع العاملين بالمطارات الجوية والموانىء البحرية والقطاع

السياحى (المنشآت الفندقية والسياحية والمحلات والبازارات والمقاهى والمطاعم السياحية وشركات السياحة) بمحافظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء، كما قامت وزارة البيئة المصرية بوضع دليل إرشادى لتطبيقه على الرحلات البرية لزيارة المحميات الطبيعية بجنوب سيناء والبحر الأحمر خلال فترة الجائحة، وآخر لتطبيقه على الرحلات البحرية السياحية بنطاق المحميات الطبيعية والمناطق المتاخمة لها خلال فترة وباء كورونا والإعلان عنهما بشكل منفصل على الموقع الالكترونى للوزارة على شبكة الإنترنت. (وزارة السياحة والآثار، 2020; وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021)

بينما قامت الحكومة التركية بإصدار تعليمات وإرشادات منتظمة حول استئناف مختلف الأنشطة السياحية فى الدولة مثل الشواطىء والثقافة والفن والإقامة والأغذية والمشروبات والمرشدين السياحيين. (OECD, 2020) وفى 4 مايو 2020 قامت وزارة الثقافة والسياحة التركية بوضع برنامج ناجح جداً وفى وقت مبكر لحدوث الجائحة وهو برنامج "شهادة السياحة الآمنة Safe Tourism Certification Program" ويعمل على تأمين السائح من المطار إلى المطار وذلك بهدف إستعادة الثقة عند السائح فى القطاع السياحى فى تركيا وتحفيز الطلب السياحى الدولى.

وقد كان هذا البرنامج من أكثر العوامل التى حققت التعافى السريع للقطاع السياحى فى تركيا ويتمثل فيما يلى: (Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021)

- البرنامج تم تحت قيادة وزارة الثقافة والسياحة التركية وبمساهمة وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية وبالتعاون مع جميع المعنيين بصناعة السياحة فى الدولة.
- يتكون البرنامج من أربعة محاور رئيسية هى صحة وسلامة الراكب، ووصحة وسلامة الموظف، والإجراءات فى المنشآت والمرافق السياحية، والإجراءات فى مركبات النقل.
- البرنامج إلزامى لمنشآت الإقامة التى تتضمن 30 غرفة فأكثر، وتم خضوع هذه المنشآت للتفتيش أربع مرات منهم ثلاث مرات غير معلنين.
- تم وضع معايير للسلامة والصحة بشكل منفصل لكافة المنشآت والمرافق السياحية ونشرها على كافة المواقع الإلكترونية.
- تم إصدار شهادات بشكل منفصل لكل من المطارات وشركات الطيران المحلية ومركبات النقل العام واليخوت والكافيتريات السياحية ومنشآت الطعام ومنشآت الإقامة والمنشآت الخاصة بممارسة التزحلق على الجليد والحدائق والمتنزهات والمؤتمرات والمعارض والمتاحف ودور السينما والمسارح.

-تولى عملية التفتيش ومنح وإصدار هذه الشهادات شركات ومؤسسات دولية متخصصة فى مجال مراجعة وتدقيق ضوابط وإجراءات الصحة العامة وسلامة الغذاء ومعتمدة فى خمس دول على الأقل أو أكثر فى القارة الأوروبية.

-تتميز الشهادات التى تم إصدارها لتلك المنشآت والمرافق باحتوائها على (باركود) QR code يستطيع السائحون من خلاله الإطلاع على بيانات التفتيش الخاصة بأى منشأة أو مرفق.

-فى يونيو 2020 تم الإعلان عن كافة المنشآت ووسائل النقل والمطارات الحاصلة على الشهادة والذى تجاوز عددهم عشرة آلاف منشأة ومرفق ومركبة نقل عام على جميع القنوات والمواقع الالكترونية متضمناً وزارة الثقافة والسياحة ووكالة الترويج والتنمية السياحية التركية.

واستكمالاً لبرنامج شهادة السياحة الآمنة قامت الحكومة التركية بإطلاق برنامج "تسجيل اللقاحات للعاملين فى القطاع السياحى Vaccination Registration Program For Tourism Employees" وذلك بالتنسيق بين وزارتى الثقافة والسياحة والصحة ووكالة الترويج والتنمية السياحية التركية لضمان صحة وسلامة السياح والعاملين فى القطاع السياحى. وقد ترتب عليه جعل شهادة السياحة الآمنة أكثر أماناً من خلال تطعيم جميع العاملين في مجال السياحة في جميع أنحاء تركيا. وفى يونيو 2021 تم البدء بالعاملين فى الطيران والمطارات ووكالات السياحة والسفر ومركبات النقل السياحى والفنادق وكافة المطاعم المعتمدة من وزارة الثقافة والسياحة إلى أن تم الإنتهاء من تطعيم جميع العاملين فى القطاع السياحى. (Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021)

ثامناً: السياسات الحكومية المصرية والتركية لتنشيط السياحة الخارجية

تميزت السياسات الحكومية المصرية لتنشيط السياحة الخارجية عن نظيرتها التركية فى بعض الإجراءات والقرارات التى تم إتخاذها خاصةً تلك القرارات المتعلقة بالتأشيرات السياحية والتخفيضات المالية وفيما يلى ما تم إتخاذه من سياسات حكومية مصرية لتنشيط حركة السياحة الخارجية الوفدة إلى مصر. (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2020، 2021)

-تفعيل خدمة الخط الساخن فى 1 يوليو 2020 بوزارة السياحة والآثار لتلقى استفسارات وآراء السائحين.

-إلغاء التأشيرات السياحية للوافدين على رحلات الطيران إلى المحافظات المصرية السياحية حتى 31 أكتوبر 2020.

-الإعفاء من سداد رسوم التأشيرة للسائحين الدوليين الوافدين إلى محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان اعتباراً من 1 يوليو 2020 وحتى 30 ابريل 2021.

-منح تخفيض بقيمة 10 دولارات على سعر التأشيرة للسائحين الوافدين إلى مطارات الأقصر أو أسوان لتشجيع السياحة الوافدة بالصعيد خلال شهور الصيف (يونيو، يوليو، أغسطس) من كل عام.

-استحداث تأشيرة سياحية جديدة لمدة 5 سنوات يسمح فيها دخول البلاد عدة مرات بحد أقصى 90 يوماً فى كل مرة وتفعيلها اعتباراً من 15 ديسمبر 2020، والسماح لعدد 27 جنسية (بالإضافة إلى ال46 جنسية المسموح لها حالياً) بالحصول على التأشيرة الاضطرارية بمنافذ الوصول بمصر شريطة حصولهم على تأشيرات سارية ومستخدمة من قبل على جوازات سفرهم من الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو دول منطقة شنجن ووفودهم إلى البلاد عن طريق مجموعات سياحية بضمان وكيل سياحى.

-السماح لعدد 74 جنسية حول العالم بالحصول على التأشيرة السياحية إلكترونياً، مع إتاحة ميزة الدفع الالكترونى المؤمن لسداد قيمة التأشيرة.

-منح تخفيض على أسعار الوقود الخاص بالطيران فى مطارات المحافظات السياحية بقيمة إجمالية للتخفيض تصل إلى (10) سنت على الجالون الواحد اعتباراً من 1 يوليو 2020 وحتى 30 ابريل 2022.

-منح تخفيضات بنسبة 50% على رسوم الهبوط والإيواء فى المطارات المصرية الكائنة فى محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان اعتباراً من 1 يوليو 2020 وحتى 30 ابريل 2022.

-منح تخفيض بنسبة 20% على رسوم الخدمات الأرضية المقدمة للطيران المباشر إلى مطارات محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان خلال الفترة من 1 يوليو 2020 وحتى 30 ابريل 2022.

-مد العمل ببرنامج تحفيز الطيران حتى 29 أكتوبر 2020، والموافقة على برنامج جديد بتكلفة مالية أقل يبدأ العمل به من يناير وحتى إبريل 2021.

-استحداث برنامج لتحفيز الطيران الداخلى لربط مطارات المدن الساحلية (شرم الشيخ والغردقة) بمحافظات الصعيد (الأقصر وأسوان) اعتباراً من أغسطس 2021.

-منح تخفيض 50% على أسعار تذاكر الأجانب الكاملة لتكون بسعر الطالب الأجنبى بالمناطق الأثرية والمتاحف المفتوحة للزيارة فى محافظات قنا والأقصر وأسوان خلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس 2021.

-منح تخفيض بنسبة 20% على أسعار دخول كافة المواقع الأثرية والمتاحف وتصاريح الزيارة للسائحين القادمين من الخارج على خطوط شركات مصر للطيران وأير كايرو اعتباراً من 1 يوليو 2020.

-تحمل المنشأة الفندقية إقامة كاملة للسائح المصاب بفيروس كورونا ومرافقيه حتى إتمام علاجه بمعرفة وزارة الصحة، مع قيام وزارة الصحة بعلاج السائحين مجاناً بالإضافة إلى توفير خدمة تحليل الـ PCR و Antigen بسعر مخفض.

-إطلاق حملات ترويجية عديدة عبر الصفحات الرسمية لوزارة السياحة والآثار على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعى وفى عدد من القنوات التليفزيونية العربية والدولية مثل CNN و Discovery.

-نشر فيديوهات تعريفية وترويجية عن الإجراءات الاحترازية وضوابط الصحة والسلامة فى المنشآت الفندقية المصرية والمطارات والمتاحف والمواقع الأثرية، وللترويج للمقاصد السياحية المصرية المختلفة بالإضافة إلى فيلم دعائى عن المتحف المصرى الكبير.

-المشاركة فى معارض للآثار فى الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والعاصمة التشيكية.

-المشاركة فى المعارض والبورصات السياحية الدولية عامى 2020 و2021 سواء افتراضياً أو من خلال السفر الفعلى إلى دبى ولندن وبرلين ومدريد وكييف وميلانو وريمنى وموسكو وباريس.

-مد فترة مبادرة "صيف فى الصعيد" حتى 31 أكتوبر 2020، والتى تتضمن تخفيض نسبة 50% من أسعار تذاكر الأجانب بالمناطق الأثرية والمتاحف المفتوحة للزيارة فى محافظات الأقصر وأسوان وقنا.

-إقامة العديد من المناسبات والمهرجانات والاحتفاليات والمعارض والافتتاحات الفندقية والأثرية والبطولات الرياضية.

-تنظيم زيارات تعريفية وسياحية لرؤساء بعض الدول والمسئولين والمشاهير والسفراء وبعض منظمى الرحلات والدبلوماسيين والصحفيين ومدونين ومؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى وقنوات التليفزيون المحلية والدولية والإقليمية من بلجيكا وهولندا وأسبانيا وكوريا وإيطاليا وعدد من المراسلين الأجانب ووفود إعلامية من بعض دول العالم بالإضافة إلى أبناء المصريين بالخارج ووفد كنسى رفيع المستوى من فرنسا لزيارة نقاط مسار العائلة المقدسة.

-إطلاق خدمة جديدة للسائحين عبر الرسائل النصية على هواتفهم المحمولة عن طريق شبكات المحمول العاملة فى مصر والتى تقوم بإرسال رسالة نصية على الهاتف المحمول للسائح عند

وصوله إلى المطارات المصرية للترحيب به وتعريفه برقم الخط الساخن لوزارة السياحة والآثار والذى يتعامل بعدة لغات للرد على استفسارات السائحين والاستماع لمقترحاتهم أو شكواهم بالإضافة إلى تعريفهم بأرقام طوارىء الشرطة والإسعاف.

بينما تمثلت السياسات الحكومية التركية التى تم إتخاذها لتنشيط حركة السياحة الخارجية إلى تركيا فيما يلى: (Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism 2021)

-فى حالة الاشتباه داخل المطار فى إصابة أحد السائحين بفيروس كورونا المستجد يتم وضعه فى الحجر الصحى ليتم اختباره، وإذا استمرت فترة العزل لفترة أطول من مدة الإقامة المدفوعة بالفندق فإن تكاليف الإقامة الإضافية يتحملها الفندق.

-اعتباراً من يوليو 2020 قامت الحكومة التركية بتقديم حزمة تأمين صحى للسائحين الدوليين تغطى فيروس كورونا المستجد فى جميع مستشفيات مكافحة الأوبئة العامة والخاصة فى الدولة دون تمييز.

-الإعفاء من سداد ضريبة الإقامة فى الفنادق والمنشآت السياحية حتى نوفمبر 2020 ثم تم مد المهلة حتى نهاية يناير 2021.

-تخفيض ضريبة القيمة المضافة على خدمات الإقامة والطعام حتى مايو 2021.

-تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الرحلات الجوية الداخلية من 18% إلى 1% لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ابريل 2020.

-تنفيذ استراتيجية جديدة للترويج السياحى عام 2021 من خلال منصة "Go Turkey" – اذهب إلى تركيا، باستخدام أحدث التقنيات ونماذج الاتصالات.

-نشر فيديوهات ترويجية لتنشيط السياحة عن تركيا.

-الترويج للسياحة الآمنة والعلاجية فى تركيا فى قنوات ترويجة مختلفة وبطرق مختلفة متضمنةً نشر الفيديوهات الترويجية.

-تنفيذ حملات تسويقية إعلانية وإعلامية تهدف إلى استعادة ثقة السائح فى السياحة التركية وتتضمن نشر معلومات عن السياسة العلاجية الحكومية التركية، والبنية التحتية للرعاية الصحية من حيث عدد المستشفيات والأسرة والأطباء والقدرة اليومية للدولة فى إجراء اختبار PCR، والإجراءات التى اتخذتها الدولة للتعامل مع المواطنين للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وأعداد المصابين والوفيات يومياً ونسب الشفاء والوفاة، والخدمات التى ستقدم للسائحين الدوليين الوافدين فى المطارات والإجراءات التى سيتم اتخاذها معهم، وكيفية التعامل معهم فى حالة ثبوت الإصابة بالفيروس وإجراءات الحجر الصحى ومن سيتحمل تغطية تكاليف الإقامة الإضافية فى حالة استمرار فترة العزل

لفترة أطول من الإجازة المخطط لها، وتكلفة تحليل الـ PCR وأماكن إجرائه، والإجراءات التى سيتم إتخاذها مع السائح فى حالة رغبته فى المغادرة والعلاج فى دولته، وكيفية شراء باقات التأمين الصحى التى تغطى علاج فيروس كورونا المستجد، بالإضافة لكافة إجراءات التعامل مع السائح أثناء فرض حظر التجوال فى الدولة.

-قيام وزير الثقافة والسياحة فى تركيا بإرسال خطاب لوزراء السياحة فى 166 دولة مصدرة للسياحة مرفق به المعايير واللوائح المطبقة فى المجال الطبى وبيان بالبنية التحتية للرعاية الصحية فى تركيا، والتعاون مع وزير الخارجية وإجراء مكالمات هاتفية دبلوماسية مكثفة مع نظرائهم فى العديد من الدول المصدرة للسياحة وذلك لتعريفهم بالسياحة العلاجية فى تركيا والبنية التحتية للرعاية الصحية بها، واستقبال العديد من السفراء المعينين فى تركيا لشرح مجهودات الدولة فى مجال مكافحة فيروس كورونا المستجد وما تتخذه من إجراءات، والمشاركة فى العديد من المؤتمرات عبر الإنترنت مع سفراء الدول المخلفة.

-تنظيم حدث "الأمن للسياحة" فى مايو 2021 فى انطاليا وذلك لممثلى البعثات الدبلوماسية من 89 دولة والصحافة الدولية.

تاسعاً: السياسات الحكومية المصرية والتركية لتنشيط السياحة الداخلية

فى سبيل تنشيط ودعم حركة السياحة الداخلية قامت الحكومة المصرية فى يناير 2021 بإطلاق مبادرة "شتى فى مصر" بالتعاون بين وزارتى السياحة والآثار والطيران المدنى وتم مد العمل بها حتى 31 مايو 2021، والتى تتضمن تثبيت أسعار تذاكر الطيران للمصريين والأجانب بسعر موحد شامل الضرائب للذهاب والعودة، ومنح تخفيض 50% على أسعار تذاكر دخول المصريين والعرب المقيمين بالمتاحف والمناطق الأثرية وتطبيق سعر موحد لهم وهو سعر تذاكر الطلاب المصريين. (وزارة السياحة والآثار، أعداد متفرقة، 2021)

بينما قامت الحكومة التركية بهدف تنشيط حركة السياحة الداخلية بالإعفاء من سداد ضريبة الإقامة فى الفنادق والمنشآت السياحية حتى نوفمبر 2020 ثم تم مد المهلة حتى نهاية يناير 2021، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على خدمات الإقامة والطعام حتى مايو 2021، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على الرحلات الجوية الداخلية من 18% إلى 1% لمدة ثلاثة أشهر. (OECD, 2020)

و في يونيو 2020، قامت وكالة التنظيم والمراقبة المصرفية فى تركيا بزيادة الحد الاقصى لعدد الأقساط لمشتريات بطاقات الائتمان من شركات الطيران ووكالات السفر والفنادق من 12 إلى 18 شهر وذلك لتحفيز الطلب على السفر والسياحة الداخلية. (OECD, 2021)

وإجمالاً، فقد ساهمت السياسات الحكومية المصرية ونظيرتها التركية فى دعم القطاع السياحى فى كلا البلدين لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وتحقيق التعافى للقطاع، إلا أن التحسن كان طفيفاً عام 2021 فى القطاع السياحى المصرى بالمقارنة بنظيره فى تركيا حيث بلغ إجمالى عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر فى النصف الأول من عام 2021 نحو 3.5 مليون سائح، وانخفض معدل نمو الإيرادات السياحية عام 2021/2020 بنسبة 50.7% عن عام 2020/2019 حيث بلغت 4.9 مليار دولار بالمقارنة بـ 9.9 مليار دولار، وانخفض معدل نمو القطاع السياحى عام 2021/2020 بالمقارنة بعام 2020/2019 بنسبة 26.7%، وبلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فى القطاع عام 2021/2020 (6) مليار جنيه بنسبة مساهمة بلغت 93.2% للقطاع الخاص، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى عام 2021/2020 (1.6%)، وبلغت نسبة مساهمة العِمالة فى القطاع فى ذات العام 3.2% من إجمالى العِمالة. (Ministry of Planning and Economic Development,2021)

بينما ارتفعت مؤشرات تعافى القطاع السياحى فى تركيا عام 2021 بنسبة كبيرة، حيث بلغ إجمالى عدد السائحين الوافدين إلى تركيا عام 2021 (30) مليون سائح تقريباً (24.7 مليون سائح أجنبى + 5.3 مليون مواطن تركى مقيم بالخارج) مقابل (15.9) مليون سائح تقريباً (12.7 مليون سائح أجنبى + 3.2 مليون مواطن تركى مقيم بالخارج) عام 2020، محققاً بذلك نسبة زيادة فى أعداد السائحين الأجانب الوافدين بلغت (94.06)%، ونسبة زيادة فى إجمالى عدد السائحين الوافدين بلغت (88.08)%. كما ارتفعت الإيرادات السياحية من (12.1) مليار دولار عام 2020 إلى (20.8) مليار دولار عام 2021. (Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism, 2022)

ويمكن إيجاز أوجه المقارنة بين السياسات الحكومية التركية ونظيرتها المصرية فى الجدول التالى..

جدول 1: أوجه المقارنة بين السياسات الحكومية التركية والمصرية

م	أوجه المقارنة	مصر	تركيا
1	توقيت التعامل مع أزمة جائحة كورونا	بعد حدوث الأزمة فى مصر	بشكل استباقى قبل حدوث الأزمة فى تركيا.
2	الإستفادة من الأزمة	لم يتم	تم من خلال الترويج لنمط سياحى جديد هو نمط السياحة العلاجية
3	السياسات التى تم التركيز عليها	السياسات المالية والنقدية وسياسات تنشيط السياحة الخارجية المعتمدة على	السياسات المالية والنقدية وسياسات استئناف السياحة

		منح تخفيضات مالية وتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة السياحية	
4	استخدام التقنيات الجديدة والابتكار	لم يتم الإستخدام	تم الاستخدام من خلال وضع باركود QR code على شهادات السياحة الآمنة الممنوحة لمنشآت ومرافق الدولة، يستطيع السائح من خلاله الإطلاع على تقارير التفتيش الخاصة بأى منشآة.
5	صعوبات واجهت تنفيذ السياسات	1. صعوبات فى التعامل مع البنوك بشأن الإستفادة من مبادرة البنك المركزى وذلك حتى مايو 2021. 2. صعوبات تتعلق بعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للعاملين فى القطاع السياحى المصرى أثناء صرف إعانات الطوارىء.	لا يوجد
6	برامج الصحة والسلامة المنفذة	تم تنفيذ برنامج للصحة والسلامة اقتصر على المنشآت السياحية والفندقية الخاضعة لإشراف وزارة السياحة والآثار المصرية.	تم تنفيذ برنامج متكامل للصحة والسلامة شمل كافة مرافق ومنشآت الدولة من مطارات ومنشآت الإقامة والطعام ودور السينما والمسارح والمتاحف والمتنزهات والحدائق ومركبات النقل العام .....الخ.
7	جهات التفتيش على الإجراءات الاحترازية وضوابط الصحة والسلامة	جهات حكومية محلية تتمثل فى لجان مشتركة من وزارتى الصحة والسكان والسياحة والآثار.	شركات ومؤسسات دولية متخصصة فى مجال مراجعة وتدقيق ضوابط وإجراءات الصحة العامة وسلامة الغذاء ومعتمدة فى خمس دول أو أكثر فى أوروبا.
م	**أوجه المقارنة**	**مصر**	**تركيا**
8	جهات إصدار واعتماد الشهادات	وزارة السياحة والآثار المصرية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان والإتحاد المصرى للغرف السياحية	شركات ومؤسسات تفتيش دولية معتمدة.

9	الترويج للسياحة الآمنة	تم بث حملات تسويقية تتضمن معلومات عن الإجراءات الاحترازية وضوابط الصحة والسلامة فى المنشآت الفندقية المصرية والمطارات والمتاحف والمواقع الأثرية فقط.	تم بث حملات تسويقية إعلامية وإعلانية مكثفة تتضمن معلومات عن معدلات الإصابة بفيروس كورونا المستجد وأعداد المصابين والوفيات فى الدولة ومعدلات التطعيم باللقاحات المختلفة والبنية التحتية للرعاية الصحية وكيفية مكافحة الدولة للفيروس وإجراءات الحجر الصحى وتكاليف وسياسة العلاج والتأمين الصحى وكيفية التعامل مع السائح المصاب وسياسات الحجوزات والإلغاء ..الخ
10	بث رسائل طمأنينة لإستعادة الثقة والأمان فى القطاع السياحى	بنسبة منخفضة بالمقارنة بتركيا	بنسبة مرتفعة بالمقارنة بمصر
11	تحفيز الطلب السياحى الدولى ودعم تعافى القطاع السياحى.	بمعدل منخفض بالمقارنة بتركيا.	بمعدل مرتفع بالمقارنة بمصر.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة إعتماداً على ما تم ذكره من السياسات الحكومية المصرية والتركية.

يتضح مما سبق ذكره ومن دراسة وتحليل السياسات الحكومية المصرية بالمقارنة بالسياسات الحكومية التركية وجود بعض نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية تتمثل فيما يلى:

1. عدم تعامل الحكومة المصرية مع أزمة جائحة كورنا فى وقت مبكر وبشكل استباقى.
2. عدم الإستفادة من الأزمة فى الترويج لأنماط سياحية جديدة وتحفيز الطلب السياحى الدولى.
3. عدم التركيز على سياسات استئناف السياحة بشكل كافٍ.
4. عدم استخدام السياسات المعتمدة على التقنيات الجديدة أو الابتكار.
5. عدم وجود استجابة سريعة للتغلب على الصعوبات التى واجهت تنفيذ بعض السياسات.

6. عدم تنفيذ برنامج متكامل للصحة والسلامة يشمل كافة منشآت ومرافق الدولة وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات والهيئات المعنية فى الدولة وتحت مظلة اللجنة العليا لإدارة أزمة فيروس كورونا المُشكلة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء.
7. عدم الاعتماد فى التفتيش على الإجراءات الاحترازية وضوابط الصحة والسلامة المطبقة فى المنشآت السياحية والفندقية على شركات ومؤسسات دولية متخصصة فى مجال مراجعة وتدقيق ضوابط وإجراءات الصحة العامة وسلامة الغذاء ومعتمدة بالخارج والإكتفاء بجهات حكومية محلية.
8. عدم الاهتمام بالترويج الكافى للسياحة الآمنة وافتقار الحملات التسويقية إلى الكثير من المعلومات التى تهم السائح بشأن الوضع الصحى للدولة فى ظل أزمة جائحة كورونا.
9. انخفاض نسبة بث رسائل الطمأنينة للسائح الأجنبى لإستعادة الثقة والأمان فى القطاع السياحى المصرى.
10. اعتماد السياسات المالية والنقدية على الدولة بشكل كلى فى ظل ضعف مشاركة الكيانات التنظيمية السياحية المسئولة عن القطاع السياحى المصرى الخاص مثل النقابات والجمعيات والاتحادات والغرف السياحية.
11. توحيد سياسات تنشيط السياحية الخارجية وتوجيهها بنفس الرسائل الإعلامية لكافة الأسواق السياحية المصدرة للسياحة الدولية إلى مصر ولكافة شرائح السائحين بداخل تلك الأسواق وذلك على الرغم من اختلاف دوافع السفر ورغبات وأذواق وسلوكيات وميول السائحين بين الأسواق السياحية المختلفة بل واختلاف هذه الرغبات والميول والأذواق داخل السوق السياحى الواحد وذلك بين الشرائح العمرية وشرائح الدخل المختلفة للسائحين، بالإضافة إلى عدم استهداف تلك السياسات للمتطلبات والاحتياجات المستقبلية للطلب السياحى الدولى والتى أفرزتها جائحة كورونا من حيث رغبة السائحين فى ممارسة الأنشطة فى الهواء الطلق وازدياد الطلب على السياحة البيئية والريفية والرحلات البرية وارتفاع معدل الطلب السياحى العالمى بين الشرائح العمرية الأصغر سناً للسائحين الدوليين.
12. عدم تضمن اللجنة العليا لإدارة الأزمات والمخاطر وتداعيتهم على القطاع السياحى المصرى والتى تم إنشائها عقب حدوث أزمة جائحة كورونا برئاسة السيد وزير السياحة والآثار فى تشكيلها لأكاديميين متخصصين فى القطاع السياحى والأزمات من مختلف الجامعات المصرية.

13. عدم تفعيل إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر المدرجة بالهيكل التنظيمى لوزارة السياحة والآثار أو الإستعانة بها فى أزمة جائحة كورونا أو تزويدها بعناصر بشرية مؤهلة ومدربة للقيام بمهام الإدارة على الوجه الأكمل.
14. عدم وضع إستراتيجية مستقبلية شاملة ومستدامة ومرنة لإدارة الأزمات وتداعياتها على القطاع السياحى المصرى حتى الآن.

النتائج

اتضح من خلال الدراسة صحة الفروض التى قامت عليها كما يلى:

1. قدرة السياسات الحكومية التركية التى تم إنتهاجها لدعم القطاع السياحى فى تركيا لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فى دعم وتعافى القطاع السياحى.
2. قدرة السياسات الحكومية المصرية التى تم اتخاذها لدعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على المساهمة فى تعافى القطاع السياحى من تداعيات الجائحة ولكن ليس بالقدر الكافى مقارنةً بتركيا حيث تم استئناف الحركة السياحية الداخلية والدولية الوافدة إلى مصر وحدثت زيادة مضطردة ولكنها طفيفة فى معدل التدفق السياحى منذ ذلك الحين وحتى الآن.
3. وجود بعض نقاط الضعف فى السياسات الحكومية المصرية التى تم اتخاذها لدعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بالمقارنة بالسياسات الحكومية التركية ينبغى التغلب عليها حتى يتمكن القطاع السياحى المصرى من العودة إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة.

التوصيات

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات كما يلى:

1. وضع إستراتيجية شاملة ومستدامة ومرنة لإدارة الأزمات وتداعياتها على القطاع السياحى المصرى قبل وبعد وأثناء الأزمة يتم من خلالها تدارك كافة نقاط الضعف التى سبق تحديدها فى السياسات الحكومية المصرية التى تم انتهاجها لدعم القطاع السياحى المصرى لمواجهة جائحة كورونا.
2. إنشاء صندوق بواسطة الكيانات التنظيمية السياحية الرسمية فى الدولة من نقابات وجمعيات واتحادات وغرف سياحية لدعم القطاع السياحى المصرى مالياً أثناء أوقات الأزمات والطوارىء ولتقديم الإعانات والدعم المادى للمستثمرين السياحيين ولكافة العاملين المسجلين فى القطاع السياحى بوزراة السياحة والآثار.
3. إنشاء قاعدة بيانات دقيقة تتضمن حصر لكافة العاملين فى القطاع السياحى الرسمى، وتقنين كافة الأنشطة السياحية فى مصر وحصر العاملين بها، بالإضافة إلى حصر العاملين فى المشروعات

السياحية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتى لا تخضع لإشراف وزارة السياحة والآثار من خلال التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووزارة التنمية المحلية وإدارات السياحة والهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بمختلف المحافظات السياحية.

4. إعادة النظر فى سياسات تنشيط الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى مصر بحيث تُبنى على دراسات دقيقة للأسواق السياحية المصدرة للسائحين الدوليين بما فى ذلك اختلاف الأذواق والرغبات والميول وشرائح الدخول والشرائح العمرية للسائحين على أن يقوم بذلك مكاتب الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة المنتشرة فى مختلف دول العالم، وأن يتم إعداد وتوجيه السياسات والحملات التسويقية التى تتناسب مع كل سوق سياحى ومع كل شريحة من شرائح السائحين داخل كل سوق سياحى، مع التركيز على الاتجاهات المستقبلية للطلب السياحى الدولى من حيث إبراز مقومات نمطى السياحة الريفية والبيئية فى مصر والترويج لهما ولكافة الأنشطة السياحية التى تعتمد على البيئة الطبيعية والهواء الطلق وغيرهم.
5. تصميم حملات تسويقية إعلانية تتضمن نشر المعلومات التى يهتم بها السائحين الدوليين والتى تمنحهم مزيد من الثقة والأمان لزيارة الدولة فى أوقات الأزمات.
6. وضع سياسات تسويقية مبتكرة والاعتماد على مزيد من التكنولوجيا التى تعمل على تسهيل وتنشيط حركة السفر الدولى إلى مصر.
7. إنشاء لجنة عليا دائمة لإدارة الأزمات والمخاطر وتداعياتهم على القطاع السياحى المصرى أو مجلس استشارى علمى لوزير السياحة والآثار، على أن تتضمن هذه اللجنة أو المجلس العلمى فى تشكيلهم أكاديميين متخصصين فى القطاع السياحى والأزمات من الجامعات المصرية المختلفة.
8. تفعيل إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر المدرجة بالهيكل التنظيمى لوزارة السياحة والآثار وتعزيز قدراتها البشرية من خلال التدريب المنتظم والمستمر وتزويدها بكوادر مؤهلة ومدربة.
9. إنشاء إدارة علمية بوزارة السياحة والآثار تتبع السيد الوزير مباشرةً أو نائبه لشئون السياحة وتضم كافة العاملين بالوزارة والحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه فى مختلف فروع علم السياحة والآثار وتختص بدراسة وتحليل الأبحاث السياحية العلمية الدولية والتقارير والتجارب والمبادرات السياحية الدولية وتوضيح الدروس المستفادة من تلك الأبحاث والتقارير والتجارب الدولية وما يمكن تطبيقه فى مصر وعرضه يومياً على السيد وزير السياحة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. البنك المركزى المصرى (2021) تعليمات وإجراءات البنك المركزى للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، البنك المركزى المصرى، القاهرة، ص ص 3 – 4، 7.
2. الصادى، زينب محمد; مرسى، سلوى محمد (2020) تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، الإصدار رقم 10، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ص ص 10 – 11.
3. منظمة السياحة العالمية (2020) الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة : دعوة للعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد – 19 الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش، مارس 2020، منظمة السياحة العالمية، مدريد، ص ص 11 – 13.
4. وزارة السياحة والآثار (2020) ضوابط استئناف السياحة إلى مصر، مطابع وزارة السياحة والآثار، القاهرة، ص ص 3، 13.
5. وزارة السياحة والآثار (2020، 2021) النشرة الإخبارية لوزارة السياحة والآثار المصرية، من العدد الثالث إلى العدد الخامس والعشرون، مطابع وزارة السياحة والآثار، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. EY Turkey (2020) "Tourism Market Overview – Turkey & Istanbul 2020", Istanbul, p.7.
2. Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism (2021) "COVID-19 Experience of Turkey Tourism", Ministry of Culture and Tourism, Istanbul, pp. 2 – 18.
3. Republic of Turkey Ministry of Culture and Tourism (2022) "Number of arriving – departing visitors, foreigners and citizens", Ministry of Culture and Tourism, Istanbul, pp. 2 – 5.
4. Ministry of Planning and Economic Development (2021) "The Annual Economic Bulletin: FY 2020/21", Ministry of Planning and Economic Development, Cairo, pp. 30 – 31.
5. New Zealand Embassy (2021) "Turkey – Trade and Economic Update: Market Report", New Zealand Foreign Affairs and Trade, Ankara, 2021, p. 2.
6. OECD (2020) "Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses, tackling coronavirus (COVID-19): Contributing to a global effort, OECD Publishing, Paris, pp. 150 – 152.
7. OECD (2020) "COVID-19 crisis response in MENA countries", tackling coronavirus (COVID-19): Contributing to a global effort, OECD Publishing, Paris, pp. 21, 35.
8. OECD (2020) "Mitigating the impact of Covid-19 on tourism and supporting recovery", OECD Tourism Papers, 2020/03, OECD Publishing, Paris, pp. 21, 28.
9. OECD (2021) "Tourism Policy Responses to the coronavirus (COVID-19)". OECD Tourism Papers, OECD Publishing, Paris, p. 70.

10. OECD (2021) "Turkey 2021", OECD Economic Surveys, OECD Publishing, Paris, p. 19.
11. Turkey Tourism Promotion and Development Agency (2021) "COVID–19 Situation Report", Istanbul, pp. 2 – 20.
12. United Nations (2020) "Policy Brief: Covid-19 and Transforming Tourism", August 2020, United Nations, p. 5.
13. World Trade Organization (2020) "International Trade in Travel and Tourism Services: Economic Impact and Policy Responses during the Covid-19 Crisis", Staff Working Paper ERSD-2020-11, p. 33.
14. World Tourism Organization (2020) "Global guidelines to restart tourism", 28 May 2020, UNWTO, Madrid, pp. 5 – 6.
15. World Tourism Organization (2020) "How are countries supporting tourism recovery?", UNWTO Briefing note – Tourism and covid-19, Issue 1, June 2020, UNWTO, Madrid, pp. 5 – 8.
16. World Tourism Organization (2021) "Covid-19 and tourism – 2020: A year in review", January 2021, UNWTO, Madrid, pp. 5, 8 – 9, 12, 14, 17 – 18.
17. World Tourism Organization (2021) "Covid-19: Measures to Support the Travel and Tourism Sector", UNWTO, Madrid, pp. 425 – 426.
18. World Tourism Organization (2022) "UNWTO World Tourism Barometer", January 2022, UNWTO, Madrid, pp. 2 – 5, 7, 9, 13, 15 – 16.
19. World Travel & Tourism Council (2021) "Government policies enabling travel & tourism recovery during covid-19", August 2021, World Travel & Tourism Council, London, pp. 3 – 4, 6 – 10, 12.

Abstract

The spread of the Corona pandemic has affected many economic and productive sectors worldwide, and the tourism sector is one of the most affected economic sectors, which prompted the Egyptian government to take a package of policies to support the tourism sector to confront the repercussions of the pandemic, but it was not able to recover sufficiently, compared to some Countries of the world such as Turkey. The study aims to study and analyze Egyptian governmental policies and its role in supporting the Egyptian tourism sector to confront the repercussions of the Corona pandemic in comparison with Turkish governmental policies and its role in supporting the tourism sector in Turkey to confront the repercussions of the pandemic, and to clarify the strengths in Turkish governmental policies and the extent to which it can be benefited from, and to identify weaknesses in Egyptian governmental policies. And develop proposals to overcome them. To achieve these goals, the study methodology relied on using the descriptive, analytical and comparative approaches. The study found the validity of the hypotheses on which it was based in terms of the ability of Turkish governmental policies to achieve positive results in recovering the tourism sector from the repercussions of the pandemic, the ability of Egyptian governmental policies to contribute to the tourism sector recovery, but not to an adequate extent compared to Turkey and the presence of some weaknesses in the Egyptian governmental policies. The study recommended a set of recommendations aimed at supporting the recovery of the Egyptian tourism sector from the repercussions of the Corona pandemic.

Keywords: Egyptian governmental policies, Turkish governmental policies, Corona pandemic, the tourism sector.